الدرس الثاني :التحول الديمقراطي : المداخل والانماط

الهدف : يستهدف هذا الدرس تبيان ابرز المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي مع العمل على استجلاء اهم الانماط المقدمة لعملية التحول الديمقراطي .

اولا. مداخل التحول الديمقراطي:

بداية يمكن القول أن مداخل الانتقال نحو الديمقراطية متعددة، فلا يوجد تصنيف واحد متفق عليه لكل المداخل التي أفرزتها تجارب الانتقال الناجحة في العديد من دول جنوب وشرق أوربا، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية في العقود الماضية، ذلك أنه توجد العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى الانتقال إلى الديمقراطية. بل أكثر من ذلك قدم صامويل هنتجنون في كتابه الموجة الثالثة، حوالي 27 متغيرا ساهمت في إقامة الديمقراطية في دول مختلفة.[i]

وعلى تعدد هذه المداخل بتعدد العوامل والمتغيرات التي انطلق منها الباحثون في وضعها، ستتم الإشارة إلى مجموعتين منها، يمكن بعد تحليلها الوقوف على أيها الأقدر في تفسير عملية التحول نحو الديمقراطية في الدول العربية عموما وفي الجزائر– موضوع الدراسة– بوجه خاص.

– **الخروج من الحكم الاستعماري إلى الحكم الديمقراطي مباشرة:** وهنا يركز هذا المدخل على دور الإرث الاستعماري، واتفاق القادة المؤسسين قبل وبعد الاستقلال واختيارهم الانتقال مباشرة من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي.

ومعلوم أن الجزائر اختارت بعد الاستقلال مباشرة تبني نظام أحادي التوجه، وتبني الديمقراطية الشعبية التي تركز على الجانب الاجتماعي دون السياسي.

– **الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلة، إلى نظم الحكم الديمقراطي،** وتتضمن هذه العملية عدة مراحل، أولها مرحلة ضعف النظام القديم وظهور جناح إصلاحي داخله أو معارضة ديمقراطية خارجه، ثم شروع النظام الحاكم في تخفيف قبضته وبنى بعض الخطوات الانفتاحية. لتأتي بعد ذلك مرحلة تطور هذه الخطوات نحو عملية انتقال حقيقي إلى الديمقراطية، وترسيخ أسس النظام الجديد.

وعادة ما يتضمن الانفتاح السياسي بعض الإجراءات المتواضعة مثل رفع القيود على العمل السياسي، لكنها مجرد مظاهر شكلية حسب الكثيرين، بمعنى اتخاذ بعض الإجراءات الديمقراطية دون الاقتراب من جوهرها الذي يتصل بمبدأ التداول على السلطة أو اختيار الحكام عن طريق انتخابات ديمقراطية.

ويبقى هذا الانفتاح، انفتاحا شكليا لا يمس بجوهر النظام، بمعنى فتح النظام أمام الممارسة السياسية مع محدودية هذه الممارسة. وحسب أنصار هذا المدخل يؤدي الانفتاح في كثير من الحالات إلى مزيد من الضغوط لاتخاذ مزيد من الخطوات الانفتاحية وصولا إلى الانتقال إلى الديمقراطية.

والجدير بالذكر أن الجزائر عرفت في نهاية ثمانينات القرن العشرين، مثل هذا الانفتاح نتيجة ضغوط من داخل النظام تمثل في جناح الإصلاحيين المطالب بالتغيير، ولقد خفف فعلا النظام من قبضته على الحياة السياسية، بتبني بعض الإجراءات المتواضعة تمثلت في إقرار التعددية وتشكيل الأحزاب السياسية، وإجراء انتخابات تعددية في سنة 1990، وسنة 1991. لكن توقيف المسار الانتخابي حال دون استكمال المسار الديمقراطي.

– **انهيار نظم حكم الفرد أو القلة وإنشاء نظم حكم ديمقراطي:** ويتم على مرحلتين مرحلة انهيار النظم الحاكمة لأسباب مختلفة مثل تدهور الأوضاع الداخلية وفشل سياسات النظام، أو نتيجة هزيمة عسكرية. أما المرحلة الثانية فتمثل في إنشاء نظام حكم ديمقراطي.

وبالإضافة إلى هذه المداخل، حدد الكثير من الدارسين لعملية الانتقال الديمقراطي ثلاث مداخل نظرية حاولت تفسير هذه العملية وهي المدخل التحديثي، الانتقالي والبنيوي.

–**المدخل التحديثي،** ويؤكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية الدمقرطة، بحيث يؤكد في هذا الصدد الأستاذ **ليبست،** على العلاقة التي تربط بين الديمقراطية ومستوى التنمية الاقتصادية، بحيث يؤكد أن البلدان الأكثر ديمقراطية، هي البلدان التي تتمتع أيضا بمستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية من البلدان الدكتاتورية.

وحسبه ترتبط التنمية الاقتصادية بازدياد التعليم والاتجاه نحو المشاركة، كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية، وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة، تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي، كما أنها ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني.

–**المدخل الانتقالي،** الذي يركز على العمليات السياسية ومبادرات وخيارات النخبة لتفسير عملية الانتقال من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي ليبرالي. ولقد كان اهتمام دانكورت روستو Dankwart Rostow، يدور حول كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول. وحسبه فإن تحقيق الديمقراطية يتطلب تتبع مسارا عاما خلال عملية الدمقرطة، يتكون من أربع مراحل أساسية:

- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، التي معها تبدأ تتشكل هوية سياسية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين؛
- مرحلة إعدادية، تتميز بصراعات سياسية طويلة وغير حاسمة، تولد في الأخير الديمقراطية؛

- مرحلة الانتقال والتحول المبدئي، وهي مرحلة القرار وتعتبر لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي؛
- ومرحلة تعود الأطراف المختلفة (أطراف الصراع) على القواعد الديمقراطية.

-**المدخل البنيوي:** الذي يهتم بأثر تغير بنى القوة والسلطة على عملية التحول الديمقراطي، بحيث يفسر عمليات التحول الديمقراطي وفقا لفكرة ومفهوم تبني القوة والسلطة المتغيرة.

ويستند الافتراض الأساسي لهذا المدخل على أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية.

وحسب هذا المدخل فإن تفسيراته لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد، وأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية، يتشكل ويتحدد أساسا وجوهريا، بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب. فعلى الرغم أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معية إلا أن هذه المبادرات والخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود والفرص البنيوية المحيطة بها.

ثانيا. أنماط التحول الديمقراطي: يميز هنتنجتون بين أربعة أنماط أو أشكال لعملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطية، وهي:

1– التحول (Transformation)، عندما تتم عملية الانتقال الديمقراطي أساساً بمبادرات من النظام التسلطي ذاته، وبدون تدخل من جهات أخرى.

2– التحول الإحلالي (Transplacement)، عندما تتم عملية التحول الديمقراطي أساساً عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة.

3–الإحلال (Replacement)، عندما تنتج عملية الدمقرطة أساساً عبر الضغوط والمعارضة الشعبية.

4– التدخل الأجنبي (Foreign Intervention)، عندما تحدث عملية الدمقرطة نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية.

وعلى أهمية هذه الأنماط، حاولت بعض الدراسات الأخرى التأصيل لأنماط التحول الديمقراطي على أساس مجموعة من العناصر التي إما تدفع بالمجتمع نحو التحول أو تعيق العملية برمتها.

ويمكن رصد خمسة أنماط في أدبيات التحول الديمقراطي، ورغم أنها قد تصدق أو تخيب في تفسير عملية الدمقرطة في دول العالم العربي عموما، تبقى مهمة في تفسير العملية، وأقرب إلى واقع وعوامل التحول في هذه الدول، تتمثل هذه الأنماط في:

-**التحول الديمقراطي في أعقاب ثورات اجتماعية:** تأخذ هذه الثورات صيغتان تاريخية تحت الثورة لأسباب اقتصادية وتتحالف فيها الطبقة الوسطى والدنيا ضد النخب الحاكمة (انجلترا القرن 17، الولايات المتحدة أو فرنسا القرن 18). ومعاصرة؛ كان العامل السياسي هو الأساسي في حدوثها، مع رغبة أكيدة ليس فقط في التخلص من الحكام، ولكن في تغيير قواعد اللعبة السياسية والدستورية، كما في رومانيا، جورجيا وأوكرانيا.

- **التحول الديمقراطي تحت سلطة الاحتلال أو بالتعاون معه،** ويرى المتتبعين أن أوضح مثال على هذا النمط هو دور الاحتلال البريطاني في الهند والأمريكي في اليابان، وما تزعم الإدارة الأمريكية حاليا لتطبيقه في العراق.

ونجاح هذا النمط يتوقف على مدى تبني نخب ما بعد الاستقلال قيم الديمقراطية وإجراءاتها.

وإن كان يعكس هذا النمط دور المتغير الخارجي في عملية التحول نحو الديمقراطية (الخبرة الاستعمارية أو استغلال الارث الاستعماري) إلا أن العديد من الدراسات الكمية قد أثبتت خطؤه. وأكدت في المقابل على أنه يمكن أن يلعب العامل المتغير الخارجي دورا مساعدا عن طريق الضغوط الاقتصادية الدولية أو ما يعرف باسم المشروطية السياسية (Poitical conditionality)

-**التحول الديمقراطي تحت إدارة نخبة ديمقراطية مستنيرة،** وهو نمط شهدته عدد من الدول، بعد انهيار النظم الاستبدادية إما لموت الحاكم المستبد أو لهزيمة عسكرية تفقده شرعيته، بما يؤدي إلى وصول نخب ديمقراطية تدير عملية التحول وتختار بنفسها أن تضع قيودا دستورية على ممارستها (البرازيل 1973، اسبانيا بدء من 1976).

-**الانفتاح السياسي التكتيكي الذي يفضي إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة؛** وهو نمط من التحول يبدأ بمحاولة من النخب الحاكمة تمديد فترة بقائها في السلطة من خلال قليل من الانفتاح السياسي التكتيكي، كالسماح بوجود أحزاب معارضة ثم التضييق على حقها في بناء شعبية مستقلة، لكن ما لم تتحسبه هذه النخب أن المعارضة تستغل هذا القدر من الانفتاح لخلق شرعية بديلة، بما ينتهي بفقدان النخبة المستبدة القدرة على وقف عملية الانفتاح.

لكن ما حدث في بعض الدول العربية (مصر وحتى الجزائر) عكس ما يقره هذا النمط؛ فبعد الانفتاح السياسي، وإقرار التعددية، تم التراجع عن الكثير من الإصلاحات السياسة التي أُقرت في تلك الفترة.

لذلك فإن الشرط الجوهري لنجاح هذا النمط هو وجود معارضة قوية وتتمتع بمصداقية كافية لدى تيارات واسعة من المواطنين، مع اتفاق قوى المعارضة على أن إبدال النظام السابق ليحل محله غيره على أنه أولوية مطلقة، تختفي أمامها كافة التناقضات البينية.

وهو ما يفسر أن الانفتاح السياسي في الجزائر الذي حدث في نهاية ثمانينات القرن العشرين، وحتى بعد العودة إلى الحياة السياسية، بعد المرحلة الانتقالية، لم يؤد إلى تحول ديمقراطي حقيقي، خاصة في ظل ضعف المعارضة أو تشرذمها، ومحاولة تدجينها أو احتواءها من طرف السلطة الحاكمة.

-أما النمط الخامس والأخير، فيرتكز على تعاقد النخبة المستبدة على انسحابها من الحياة السياسية بعد ارتفاع تكلفة القمع، فعندما تصبح النخب المستبدة غير قادرة على القمع، وفي المقابل لا تلمك القدرة على إدارة عملية التحول الديمقراطي، يكون أفضل بديل ممكن لها هو الانسحاب من الحياة السياسية، بعد أن توقع عقدا يضمن لها عفوا سياسيا. على أن تلتزم بعدم وقوفها حجر عثرة في مواجهة السلطة الحاكمة الجديدة ولنا في مصر وتونس بعد الثورتين الأخيرتين أفضل مثال على ذلك.